



المملكة المغربية

وزارة العدل والحريات

مديرية الشؤون الجنائية والعفو

رسالة دورية عدد: 218 س/3

10 مايو 2013

من وزير العدل والحريات

السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

تحت إشراف

السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

الموضوع: حول تيسير العودة الطوعية للأطفال المهاجرين غير المرفقين إلى أوطانهم.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، لا يخفى عليكم إن المغرب باعتباره بلد عبور للراغبين في الهجرة إلى أوروبا، فقد أصبح يعاني من التكاثر عدد المهاجرين الذين قد تطول مدة تواجدهم بالمغرب في انتظار توفيقهم في الهجرة. كما لا يخفى عليكم إن من بين هؤلاء المهاجرين أطفال غير مرفقين بأوليائهم. وحيث إن المنظمة الدولية للهجرة وهي جهة دولية غير حكومية معنية بتدبير شؤون هؤلاء المهاجرين ببلادنا وخاصة عندما يتعلق الأمر بأطفال غير مرفقين، تقوم بعدة مساعي لتيسير عودتهم الطوعية إلى بلدانهم الأصلية كالأصلية بالأسر بالمصالح القنصلية وما إلى ذلك. واعتبار للأولوية التي تخص بها المملكة المغربية قضايا الطفولة وفاء بالتزاماتها الدولية في هذا الباب وترسيخها ل ضمانات الحماية التي أوجدها المشرع المغربي بالكتاب الخامس من قانون المسطرة الجنائية للأطفال. ونظرا لأهمية الدور الذي يلعبه قضاء الأحداث في ضمان وتوفير الحماية اللازمة للأطفال بمن فيهم الأجانب غير المرفقين، ونظرا لأن المصلحة الفضلى لهؤلاء تتجلى في عودتهم غالى وسطهم الطبيعي بأوطانهم.

فإني أهيب بكم حث نوابكم المكلفين بالأحداث على التماس اتخاذ تدابير الحماية المؤقتة الملزمة حسب ظروف كل طفل مهاجر غير مرفق مراعاة لوضعية الإنسانية من جهة، ومن جهة أخرى للتنسيق في هذا الإطار مع ممثلي المنظمة الدولية المذكورة بصفتها معنية ببلادنا بتيسير العودة للأطفال الأجانب غير المرفقين الذين تتلقى منهم طلبات العودة الطوعية إلى أوطانهم، وذلك مراعاة لأوضاعهم الخاصة ودرء لما يمكن أن يتعرضوا له من انتهاك لحقوقهم ومس بسلامتهم وكلما اقتضت مصلحتهم ذلك في حدود ما يسمح به القانون. والسلام.

مدير الشؤون الجنائية والعفو

محمد عبد النبوي

نسخة موجهة إلى:

- السادة الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف.

- السادة رؤساء المحاكم الابتدائية.